الأمم المتحدة

E/RES/2023/30

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 August 2023

دورة عام 2023

البند 12 (ح) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 25 تموز/يوليه 2023

[*بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2023/L.30)*]

30/2023 - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يعيد تأكيد قراريه 24/1994 المؤرخ 26 تموز/يوليه 1994 و 2/1995 المؤرخ 3 تموز/يوليه 1995 اللذين أنشأ المجلس بموجبهما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإذ يشير إلى قراره 26/2021 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2021،

وقد نظر في تقرير المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المقدَّم إلى المجلس[1]،

وإذ يحيط علما بأهمية الإعلان السياسي لعام 2021 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة والسير على الطريق الصحيح لإنهاء الإيدز بحلول عام 2030[2]، وكذلك بأهمية

(1) E/2023/85.

(2) قرار الجمعية العامة 284/75، المرفق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز للفترة 2021–2026 المعنونة "إنهاء أوجه عدم المساواة والقضاء على الإيدز"، وإذ يشير إلى أنهما مكملان لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتوائمان معها[3]،

وإذ يعيد تأكيد الحقوق السيادية للدول الأعضاء، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة وفاء جميع البلدان بالالتزامات والتعهدات الواردة في الإعلان السياسي لعام 2021، بما يتفق مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية الوطنية وحقوق الإنسان الدولية،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في زيادة فرص الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية وفي الوقاية من حدوث إصابات جديدة بالفيروس، وإذ يلاحظ الانخفاضات الكبيرة المسجلة في عدد الإصابات بالفيروس وعدد الوفيات الناجمة عن الإيدز وذلك بعد أن أحرزت بلدان كثيرة تقدما نحو تحقيق الأهداف 95–95–95 واستحدثت ووسعت العمل بالابتكارات في مجال الوقاية من الفيروس لدى المراهقات وللشابات والفئات السكانية الرئيسية[4]،

وإذ يعرب عن بالغ القلق لأنه، على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك العديد من التباينات وأوجه عدم المساواة بين البلدان والمناطق وداخلها، وبين الرجال والنساء، ولدى مختلف الفئات العمرية والفئات السكانية الرئيسية التي تبين الأدلة الوبائية أنها أكثر عرضة لخطر الإصابة بالفيروس على الصعيد العالمي، ولأنه قد يتعذر تحقيق غايات عام 2025 الواردة في الإعلان السياسي لعام 2021، ولأن عام 2021 شهد 1,5 مليون إصابة جديدة بالفيروس ووفاة 000 650 شخص لأسباب تتعلق بالإيدز، ولأن 9,7 ملايين شخص من أصل 38,4 مليون مصاب لم يتلقوا العلاج بعد، وكلُّ ذلك مع ازدياد الإصابات الجديدة بالفيروس داخل بعض البلدان وفي أوساط بعض الفئات السكانية الفرعية وبعض المناطق، الذي مردّه جزئياً إلى سوء تنفيذ السياسات الفعالة والقائمة على الأدلة،

وإذ يساوره القلق من النقائص المستمرة في عملية التصدي للإصابة بالفيروس لدى الأطفال الذين قلّت لديهم في عام 2021 التغطية بالعلاج مقارنة بالبالغين، ومن أنّ الأطفال يمثلون نسبة 4 في المائة من الأشخاص المصابين ولكنهم يشكلون 15 في المائة من الوفيات المرتبطة بالإيدز[5]، وإذ يرحب بالجهود المبذولة لتعزيز عملية التصدي للإصابة بالفيروس لدى الأطفال،

وإذ يقر بتوافر المبادرات القائمة على الأدلة في التصدي للفيروس، ويعرب عن القلق إزاء التوسع غير المتكافئ لهذه المبادرات حسب السياقات الوطنية، وأيضا إزاء بطء معدلات إنفاق الأموال المرصودة للوقاية بما يؤدي إلى ثغرات خطيرة في جهود الوقاية،

وإذ يسلّم بأهمية الأهداف والالتزامات الواردة في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز للفترة 2021–2026، ولا سيما الالتزامات بخفض الإصابات الجديدة السنوية بالفيروس إلى أقل من 000 370 حالة وخفض الوفيات السنوية المتصلة بالإيدز إلى أقل من 000 250 حالة وفاة بحلول عام 2025، والقضاء على جميع أشكال الوصم والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية،

---

(3) قرار الجمعية العامة 1/70.

(4) على النحو المشار إليه في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز للفترة 2021–2026 "إنهاء أوجه عدم المساواة والقضاء على الإيدز"، وكما نوقش في "التقرير المتعلق بالثغرات التي تتخلل الوقاية" لعام 2016، ينبغي لكل بلد أن يُعيّن فئات السكان التي تعتبر أساسية فيما يخص انتشار الوباء لديه وطريقته في التصدي لذلك استنادا إلى السياق الوبائي والاجتماعي السائد.

(5) التقديرات الوبائية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لعام 2022.

وإذا يلاحظ مع القلق أن الأمراض والحالات التي يمكن الوقاية منها وعلاجها – كالسّل والعلل المصاحبة الأخرى وسرطان عنق الرحم وأمراض الصحة العقلية وغيرها من الأمراض المعدية وغير المعدية – مرتبطة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبضعف نتائج العلاج من هذه الإصابة، وبالوفيات لدى المصابين،

وإذ يساوره القلق لأنّ السُل، بما في ذلك أشكاله المقاومة للأدوية، يظل السبب الرئيسي في وفاة الاشخاص المصابين بالفيروس في العالم، ولأن 6,7 في المائة من الإصابات المقدرة بالسل المسجلة في عام 2021 عبر العالم تحدُث في صفوف المصابين بالفيروس، ومع ذلك لم تشهد سنة 2021 سوى تشخيص نسبة 46 في المائة من الإصابات المقدرة بالسل في صفوف المصابين بالفيروس، ولم يخضع لاختبار الكشف عن الفيروس سوى ما يقل عن 76 في المائة من مرضى السل المشخص، مما حال دون توفير العلاج وأدى إلى وفيات كان بالإمكان تفاديها[6]،

وإذ يساوره القلق أيضا لأنّ جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أفضت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والتفاوت القائمة داخل البلدان وفيما بينها وإلى الإبطاء بنسق التقدم في التصدي للإيدز، وإذ يسلم بضرورة استئناف جهود التصدي للإيدز من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يعرب كذلك عن القلق لأن الوصم والتمييز وأوجه عدم المساواة المتصلة بالفيروس، بما في ذلك الحرمان الاقتصادي، لا تزال تشكل عائقا أمام التصدي بفعالية للفيروس، ولا سيما في أوساط المراهقات والشابات، والأشخاص الذين يعانون من حالات ضعف، بمن فيهم الفئات السكانية الرئيسية، التي تُبيّن الأدلة الوبائية أنها أكثر عرضة للإصابة بالفيروس عبر العالم، وكلّ من يعاني من شكل واحد أو أكثر من أشكال التمييز،

وإذ يعرب عن القلق إزاء القوانين والسياسات والممارسات التي قد تحول دون استفادة الجميع من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بالفيروس،

وإذ يسلّم بأن المشاركة المجدية للمجتمع المدني تؤدي دورا حاسما في جهود التصدي لوباء الإيدز على الصعيد العالمي، وإذ يعيد التأكيد على أن تعزيز وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع عنصر أساسي في جهود التصدي لوباء الإيدز على الصعيد العالمي، بما في ذلك ضمن مجالات الوقاية والفحص والتشخيص والعلاج والرعاية والدعم،

وإذ يسلّم أيضا بأن بلوغ التغطية الصحية الشاملة قد يعجّل بالقضاء على وباء الإيدز بحلول عام 2030 من خلال دعم زيادة فرص الحصول على الخدمات، وتطوير النظم الصحية وتعزيزيها، وتحسين القدرة على تلبية الاحتياجات المتعددة للأشخاص المصابين بالفيروس أو المعرضين لخطر الإصابة به، وتعزيز الأخذ بنهج متكاملة لتقديم الخدمات، وكذلك من خلال إدراج خدمات الوقاية والاختبار والتشخيص والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بالفيروس ضمن مجموعات مقررة وطنيا من خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، ولا سيما خدمات الرعاية الصحية الأولية،

وإذ يسلّم كذلك بضرورة أن تسترشد الجهود المبذولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بالدروس المستفادة من الجهود المتعددة القطاعات في مجال التصدي للفيروس، بما في ذلك التركيز على الإنصاف والنتائج والمساءلة، ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان واحتياجات الفئات الأكثر تهميشًا، والابتكار في مجال تمويل

(6) World Health Organization, *Global Tuberculosis Report 2022* (Geneva, 2022).

الصحة، والحوكمة الصحية الشاملة، وتقديم الخدمات الأهلية بقيادة مجتمعية، حسب مقتضيات السياق الوطني، والتركيز على المحددات الاجتماعية والاقتصادية والهيكلية للصحة، وأهمية التصدي للوصم والتمييز،

وإذ يسلّم بقيمة الدروس المستفادة من جهود التصدي للفيروس على مستوى عدّة قطاعات، وبالكيفية التي استطاعت بها البلدان والمجتمعات أن تستغل استثماراتها وهياكلها المتعلقة بالفيروس من أجل مواجهة تحديات صحية وإنمائية معقدة أخرى، وبأنّ التقدم المحرز في التصدي للفيروس قد أفضى إلى إحراز تقدم على صعيد النتائج الإنمائية الأوسع نطاقا،

وإذ يؤكد من جديد الدور المحوري لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يوحد جهود الأمانة العامة و 11 من الجهات المشاركة، في تعبئة ودعم جهود التصدي للفيروس على مستوى عدة قطاعات وذلك ضمن سياق الجهود الأوسع نطاقا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

وإذ يشير إلى أهداف البرنامج المشترك المتمثلة في تحقيق وتعزيز توافق الآراء العالمي بشأن السياسات والنهج البرنامجية، والتشجيع على التعبئة السياسية والاجتماعية المتسعة القاعدة للوقاية من الفيروس والإيدز والتصدي لهما داخل البلدان، بما يكفل مشاركة طائفة واسعة من القطاعات والمؤسسات في جهود التصدي الوطنية،

وإذ يلاحظ مع التقدير استمرار الدول الأعضاء في الإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه في جهود التصدي للفيروس، والدعم المقدم من البرنامج المشترك إلى الدول الأعضاء، بسبل منها إتاحة زيادة إمكانية الوصول إلى البيانات الجيدة واستخدامها لقياس التقدم المحرز ولصقل الاستراتيجيات ضمن جهود التصدي للفيروس،

وإذ يشدد على ضرورة أن يواصل البرنامج المشترك تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي يكون عبء الفيروس لديها ثقيلا أو تلك التي تواجه أوبئة متنامية أو مركّزة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق لأن تمويل جهود التصدي للفيروس لا يزال يسجل عجزا مستمرا، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، ومنها بالأخص تلك التي استشرى فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية،

وإذ يسلّم بالحاجة إلى التمويل والبحث والتطوير لأجل استحداث أدوية جديدة لعلاج الفيروس تكون جيدة ومأمونة وميسورة التكلفة وفعالة، وأيضا بالحاجة إلى إتاحة هذه الأدوية المنقذة للحياة على نحو منصف ومناسب التوقيت ودون عوائق،

وإذ يلاحظ مع القلق استمرار أوجه النقص في تمويل الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة، والأثر السلبي لذلك على قدرة البرنامج المشترك على تنفيذ خطة عمله السنوية بسبب التخفيضات الكبيرة في عدد موظفي الأمانة العامة، وفي مخصصات الجهات الكفيلة المشاركة والمخصصات القطرية، وأيضا بسبب إغلاق المكاتب القطرية لأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك، ودمج المهام الإقليمية بعد كل عملية إغلاق لفريق من أفرقة الدعم الإقليمي،

وإذ يلاحظ مع التقدير المناقشات التي يجريها مجلس تنسيق البرنامج المشترك بشأن مسائل الحوكمة والحاجة إلى زيادة واستدامة تمويل البرنامج المشترك، بما في ذلك عمل فرقة العمل غير الرسمية لأصحاب المصلحة المتعددين، التابعة لهذا المجلس، وتوصياتها الداعية إلى تعبئة المزيد من الموارد الجديدة لسد فجوة التمويل المستمرة والمتزايدة،

وإذ يحيط علما مع التقدير بالمناقشات التي أجراها مؤخرا مجلس تنسيق البرنامج المشترك بشأن الدور الهام الذي يقوم به وفد المنظمات غير الحكومية لدى المجلس في حوكمة البرنامج المشترك،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المقدم إلى المجلس؛

2 - ***يسلّم*** بأنّ وباء الإيدز العالمي لم ينته بعد، ويشدد على ضرورة التعجيل بالعمل لأجل بلوغ المراحل والأهداف المحددة لعام 2025، وذلك شرط مسبق للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام 2030؛

3 - ***يهيب*** بالبرنامج المشترك أن يدعم أكثر التنفيذ الفعال والمستند إلى الأدلة والمناسب التوقيت والمتعدد القطاعات للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز للفترة 2021-2026، المعنونة "إنهاء أوجه عدم المساواة والقضاء على الإيدز"، وللإعلان السياسي لعام 2021 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030، تمشيا مع ولايته، ويشجع الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص على تعزيز الاستجابة للفيروس، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية لأجل التعجيل بنسق التقدم صوب تحقيق أهداف استراتيجية 2021-2026 والإعلان السياسي لعام 2021، وذلك باعتبار هذه الاستجابة من المقومات الهامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها الغاية 3-3؛

4 - ***يدعو*** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى إلى توسيع نطاق الخدمات القائمة على الأدلة في مجالات الوقاية والفحص والعلاج والرعاية والاستبقاء قيد الرعاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك إتاحة إمكانية الحصول على الأدوية المأمونة والفعالة والجيدة، المجانية منها والميسورة التكلفة، بما فيها الأدوية الجنيسة، وذلك للتأكد من الوصول بتلك الخدمات إلى من هم في أشد الحاجة إليها، كالمراهقات والشابات وأيضا الفئات السكانية الرئيسية التي تُبيّن الأدلة الوبائية أنها أكثر عرضة عبر العالم لخطر الإصابة بالفيروس، والمصابين من الأطفال الذين تقل تغطيتهم بالعلاج عن تغطية البالغين، والذين تُسجّل في صفوفهم معدلات أعلى نسبيا من الوفيات المرتبطة بالإيدز؛

5 - ***يحث*** الدول الأعضاء على تنفيذ نهج متمايزة للوصول إلى الأشخاص بخدمات الوقاية من الفيروس، عبر مجموعة وقائية شاملة للجميع ومجموعات مصممة خصيصا لأكثر السكان تعرضا للخطر، وعلى اتخاذ إجراءات معجلة لرفع العراقيل السياساتية والهيكلية التي تقف في وجه المراهقات والشابات والفئات السكانية الرئيسية وتعيق توسيع نطاق خدمات الوقاية، بما يشجع أعضاء التحالف العالمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية على الإسراع بنسق تنفيذ خريطة طريق الوقاية من الفيروس لعام 2025؛

6 - ***يشجع*** البرنامج المشترك على مواصلة العمل من أجل إحراز تقدم نحو القضاء على الإيدز لدى الأطفال، بما في ذلك العمل مع بلدان التحالف العالمي للقضاء على الإيدز لدى الأطفال من أجل تعزيز الاستثمارات في الفحص المبكر والعلاج الأمثل للرضع والأطفال والمراهقين؛ وسد الفجوة في العلاج بالنسبة للحوامل والمرضعات؛ والوقاية من الإصابات الجديدة لدى الحوامل والمرضعات من المراهقات والشابات؛ ومعالجة مسائل الحقوق والمساواة بين الجنسين والحواجز الاجتماعية والهيكلية التي تُعيق إمكانية الاستفادة من الخدمات؛

7 - ***يحث*** الدول الأعضاء على التعجيل، حيثما أمكن، بإزالة العقبات التي تحد من قدرة البلدان النامية على توفير المنتجات والتشخيصات والأدوية والسلع الأساسية والمنتجات الصيدلانية الأخرى الفعالة والميسورة التكلفة في مجال الوقاية والعلاج من بالفيروس؛

8 - ***يدعو*** إلى تنشيط الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين في سياق الفيروس وإلى معالجة عوامل الخطر الاجتماعي، مثل عدم كفاية حماية الصحة الجنسية والإنجابية، فضلا عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية للصحة، وذلك بهدف الحد من أوجه عدم المساواة الصحية داخل البلدان وفيما بينها؛

9 - ***يدعو أيضا*** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى تعزيز مساعيها لتنسيق الجهود بين برامج مكافحة الفيروس وسائل البرامج والقطاعات الصحية الأخرى، مع التركيز بوجه خاص على التكامل داخل النظم الصحية، من أجل زيادة الفعالية والمساهمة في تحقيق الاستدامة في الأجل الطويل، وإلى توفير الخدمات للتصدي للإصابات والعلل المصاحبة، ومنها السل وسرطان عنق الرحم وأمراض الصحة العقلية، وذلك من أجل زيادة تحسين النتائج الصحية في سياق المضي قدما نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030؛

10 - ***يحث*** البرنامج المشترك على العمل تعاونيا مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بطريقة شفافة وشاملة وتشاورية، وبما يكفل مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين مشاركة فعالة في أنشطته؛

11 - ***يدعو*** إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين برامج مكافحة السل وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية من أجل تعزيز الوصول الشامل والمنصف إلى الخدمات المتكاملة المتصلة بالفيروس وذلك بتشجيع فحص الأشخاص المصابين بالسل لمعرفة إصابتهم بالفيروس وتوفير العلاج لهم، وتوفير الفحص المنتظم لكل المصابين بالفيروس لمعرفة مدى إصابتهم بالسل وتمكينهم من العلاج والوقاية منه، ويدعو إلى أن تسهم برامج مكافحة الفيروس والسل، حسب الاقتضاء، في النُّهج المتبعة في التغلّب على مقاومة الفيروس للأدوية ضمن الاستراتيجيات أو الاستجابات الوطنية في مجال التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات؛

12 - ***يشجع*** البرنامج المشترك على الاستمرار، وفقا لولايته، في بذل جهود التفاعل والتعاون بشأن الأولويات الصحية العالمية، ويشدد على أهمية استخلاص الدروس من النَّهج المتعدد القطاعات في التصدي للفيروس بغية رفع التحديات الصحية العالمية الأخرى، على أن يظل الإنصاف مبدأ مركزيا؛

13 - ***يطلب*** إلى البرنامج المشترك مواصلة دعم عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والإسهام فيها، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وذلك من أجل ضمان إيلاء الاعتبار المناسب لجهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولأوجه ترابطها مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى؛

14 - ***يشير*** إلى الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية، التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية[7]، ويحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة

(7) انظر منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA61/2008/REC/1.

والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على أن تدعم بنشاط تنفيذهما على نطاق واسع، مع مراعاة توصيات فريق الخبراء الاستعراضي التي كانت متّسقة مع الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين؛

15 - ***يحث*** البرنامج المشترك على مواصلة الاستفادة من المزايا النسبية لمختلف هيئات الأمم المتحدة والجهات الشريكة ذات الصلة في تعزيز وتسريع مسار جهود التصدي المتعددة القطاعات للإيدز تمشيا مع ولايته وولاية كل منها؛

16 - ***يؤكد من جديد*** أن نموذج البرنامج المشترك في مجال الرعاية المشتركة والحوكمة يعطي منظومة الأمم المتحدة مثالا مفيدا للاتساق الاستراتيجي، لأنّه يعكس السياقات والأولويات الوطنية، من خلال أخذه بعناصر التنسيق والتركيز على النتائج والحوكمة الشاملة والأثر على المستوى القطري، كما جاءت في قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

17 - ***يرحب*** بالجهود التي يبذلها البرنامج المشترك لصقل نموذجه التشغيلي وتعزيز إطاره الموحّد للميزانية والنتائج والمساءلة حتى يدعم البلدان بمزيد الفعالية، ويحث البرنامج المشترك على مواصلة هذه الجهود والاستمرار في مشاركته الفعالة في جهود إصلاح الأمم المتحدة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وعلى وجه التحديد على العمل، على المستوى القطري، لجعل جهود التصدي للإيدز جزءا لا يتجزأ من التعاون في مجال التنمية المستدامة بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات المضيفة والجهات القطرية صاحبة المصلحة من أجل الوفاء بالالتزامات المتصلة بالإيدز، وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقا، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب؛

18 - ***يشجع*** البرنامج المشترك على مواصلة تيسير ودعم مشاركة وفد المنظمات غير الحكومية التابع لمجلس تنسيق البرنامج المشترك في أعمال المجلس على النحو المبين في طريقة عمل هذا المجلس وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/1995؛

19 - ***يعرب عن تقديره*** للاستمرار في تعزيز الدور الرقابي لمجلس تنسيق البرنامج المشترك، ضمن إطار ولايته، ولا سيما ما تقوم به اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الخارجية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي أنشئت في عام 2022 ضمن إطار الاستجابة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في الاستعراض الذي أجرته الوحدة في عام 2019 للتنظيم والإدارة في البرنامج المشترك؛

20 - ***يدعو*** إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الفجوة القائمة في موارد التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع مراعاة الحاجة إلى استثمارات سنوية إضافية بمبلغ 8 بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل بلوغ غايات عام 2025، وذلك تمشيا مع مبدأي المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي، ويشجع البلدان على توسيع نطاق التمويل المحلي والدولي لجهود التصدي، ويشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق المساءلة والاستدامة في المجالات السياسية والبرنامجية والمالية على جميع المستويات؛

21 - ***يدعو أيضا*** إلى وجود إطار موحد للميزانية والنتائج والمساءلة ممول تمويلا كاملا، وإلى بذل جهود متجددة لسد النقص المتواصل والمتزايد في التمويلات الذي أعاق بقوة قدرة البرنامج المشترك على الاستمرار في الحفاظ على مستوى الطموح لدى هذا الإطار؛

22 - ***يطلب*** إلى الجهات المانحة الحالية الحفاظ على مساهماتها وزيادتها، ويوجه دعوة من أجل الانضمام إلى جهات مانحة جديدة من القطاعين العام والخاص، مع تشجيع كل الجهات المانحة على النظر في تخصيص تمويل أساسي متعدد السنوات من الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة وتمويل غير أساسي أكثر مرونة، ويهيب بالدول الأعضاء أن تنظر بجدية في توصيات فرقة العمل غير الرسمية لأصحاب المصلحة المتعددين، التابعة لمجلس تنسيق البرنامج المشترك، بشأن حالة تمويل البرنامج المشترك؛

23 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قبل دورته لعام 2025، وبعد التشاور مع مجلس تنسيق البرنامج المشترك في اجتماعه الثالث والخمسين لشهر كانون الأول/ديسمبر 2023، تقريرا عن متابعة قرار المجلس 26/2021 بشأن فرض حد زمني لولاية المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وضبط توقعات فيما يتصل بأداء شاغل هذا المنصب؛

24 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يحيل إلى المجلس، في دورته لعام 2025، تقريرا تعده المديرة التنفيذية للبرنامج المشترك، بالتعاون مع الجهات المشاركة في رعاية البرنامج وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، عن التقدم أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ إجراءات منسقة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ووباء الإيدز.

الجلسة العامة 44
25 تموز/يوليه 2023